

الملاحق

ملحق رقم (١)

**تقرير مشروع ملاحظات المجلس الوطني
على بيان الحكومة وبرنامج عملها
(٢٠٠٧ - ٢٠١٠)**

المقدم إلى المجلس الوطني

**دور الانعقاد العادي الأول
الفصل التشريعي الثاني
ربيع الأول ١٤٢٨هـ - مارس ٢٠٠٧م**

التاريخ: ٢٩ مارس ٢٠٠٧م

تقرير مشروع ملاحظات المجلس الوطني

على بيان الحكومة وبرنامج عملها

(٢٠٠٧ - ٢٠١٠)

المقدم إلى المجلس الوطني

أولاً - المقدمة:

بناء على تخويل المجلس الوطني في جلسته الأولى المنعقدة بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٠٦ من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الثاني مكتبي مجلسي الشورى والنواب اختيار أعضاء لجنة إبداء ملاحظات المجلس الوطني على برنامج عمل الحكومة، وبناء على اختيار كل من مكتبي مجلس الشورى ومجلس النواب الأعضاء الذين يمثلون كلاً من المجلسين في هذه اللجنة، أصدر معالي رئيس المجلس الوطني علي بن صالح الصالح بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٠٧م، القرار رقم (١) بشأن تشكيل هذه اللجنة. وجاء القرار المذكور على النحو الآتي:

مادة (١)

تشكل لجنة بيان الملاحظات على برنامج عمل الحكومة الموقرة كالتالي:

- | | |
|---|--------------------------------|
| ١. سعادة الأستاذ جمال محمد فخرو | النائب الأول لرئيس مجلس الشورى |
| ٢. سعادة الأستاذ إبراهيم محمد بشمي | العضو بمجلس الشورى |
| ٣. سعادة الدكتور جاسم حسين غلوم | العضو بمجلس النواب |
| ٤. سعادة الأستاذ جلال فيروز غلوم | العضو بمجلس النواب |
| ٥. سعادة الدكتور الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة | عضو مجلس الشورى |
| ٦. سعادة الأستاذ خليل إبراهيم المرزوق | العضو بمجلس النواب |
| ٧. سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل | العضو بمجلس النواب |
| ٨. سعادة الدكتور علي أحمد عبدالله | العضو بمجلس النواب |
| ٩. سعادة الأستاذ عيسى أحمد أبو الفتح | العضو بمجلس النواب |
| ١٠. سعادة الدكتورة فوزية سعيد الصالح | العضو بمجلس الشورى |
| ١١. سعادة الدكتور ناصر حميد المبارك | العضو بمجلس الشورى |
| ١٢. سعادة الأستاذة وداد محمد الفاضل | العضو بمجلس الشورى |

مادة (٢)

تتولى اللجنة وضع مشروع ملاحظاتها بصدد البرنامج وتقديمه إلى المجلس الوطني في مدة أقصاها شهران من تاريخه أدناه، تمهيداً لمناقشته وإقراره.

ثانياً - إجراءات اللجنة:

لتنفيذ القرار المشار إليه أعلاه، قامت اللجنة بالإجراءات الآتية:

(١) عقدت اللجنة اجتماعها الأول بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٧ برئاسة

سعادة الأستاذ جمال محمد فخرو النائب الأول لرئيس مجلس الشورى.

وتقرر في هذا الاجتماع اختيار :

١. سعادة الأستاذ جمال محمد فخرو رئيساً للجنة

٢. سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل نائباً للرئيس.

(٢) عقدت اللجنة اجتماعاتها الدورية على النحو التالي:

- | | |
|-------------------|------------------------|
| - الاجتماع الأول | بتاريخ ٢٥ يناير ٢٠٠٧م |
| - الاجتماع الثاني | بتاريخ ٠١ فبراير ٢٠٠٧م |
| - الاجتماع الثالث | بتاريخ ٠٨ فبراير ٢٠٠٧م |
| - الاجتماع الرابع | بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠٠٧م |
| - الاجتماع الخامس | بتاريخ ١ مارس ٢٠٠٧م |
| - الاجتماع السادس | بتاريخ ٨ مارس ٢٠٠٧م |
| - الاجتماع السابع | بتاريخ ٢٤ مارس ٢٠٠٧م |

(٣) شارك في اجتماعات اللجنة كل من:

- | | |
|------------------------------------|---|
| ١. الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي | المستشار القانوني لشؤون مجلس الشورى |
| ٢. الأستاذ محسن حميد مرهون | المستشار القانوني لشؤون اللجان بمجلس الشورى |
| ٣. الأستاذة ميادة مجيد معارج | الأخصائي القانوني بمجلس الشورى |
| ٤. الأستاذ علي جواد القطان | أخصائي رصد وتحليل إعلامي بمجلس الشورى |

(٤) تولى أمانة سر اللجنة كل من:

١. الأستاذ محمد أحمد السورتي .

٢. الأستاذة فهيمة عبد الرسول الزيرة.

(٥) تم تشكيل ثلاث فرق عمل من أعضاء اللجنة تولى كل فريق منها محورًا من

المحاور الأساسية للتقرير وذلك على النحو الآتي:

§ المحور الأول (العدل والدفاع والأمن والسياسة الخارجية)

وتشكل هذا الفريق من:

١. سعادة الأستاذ إبراهيم محمد بشمي.

٢. سعادة الأستاذ جلال فيروز غلوم.

٣. سعادة الدكتور الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة.

§ المحور الثاني (التنمية الاقتصادية والمالية العامة والإدارة الحكومية)

وتشكل هذا الفريق من :

١. سعادة الدكتور جاسم حسين غلوم .

٢. سعادة الأستاذ خليل إبراهيم المرزوق .

٣. سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل .

٤. سعادة الأستاذ عيسى أحمد أبو الفتح .

§ المحور الثالث - الخامس (الخدمات الأساسية و التنمية الاجتماعية و الثقافة

والإعلام)

وتشكل هذا الفريق من:

١. سعادة الدكتور علي أحمد عبدالله

٢. سعادة الدكتورة فوزية سعيد الصالح

٣. سعادة الدكتور ناصر حميد المبارك

٤. سعادة الأستاذة وداد محمد حسن الفاضل .

(٦) عقدت فرق العمل عددًا من الاجتماعات حيثُ أعدت تقاريراتها المبدئية حول المحاور المكلفة بها والتي تم استعراضها ودراستها في اجتماعات اللجنة.

(٧) رفعت اللجنة خطابًا إلى معالي رئيس مجلس الشورى لمخاطبة اللجان النوعية الدائمة في مجلس الشورى لموافاة اللجنة بملاحظاتها حول برنامج عمل الحكومة خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين، كما طلبت من معاليه توجيه خطاب إلى معالي رئيس مجلس النواب لمخاطبة اللجان النوعية الدائمة في مجلس النواب حول الموضوع ذاته.

(٨) اطّلت اللجنة على مجموعة من الوثائق ذات الصلة مثل ملاحظات المجلس الوطني في مملكة البحرين على برنامج عمل الحكومة في الفصل التشريعي الأول، وكذلك ملاحظات مجالس تشريعية في دول أخرى على برامج حكوماتها منها: دولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية.

ثالثاً - رأي اللجنة:

اطّلت اللجنة على تقارير فرق العمل الثلاث، وتمت مناقشتها وإبداء الملاحظات بشأنها، كما اطّلت اللجنة على مرئيات لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني ولجنة الخدمات ولجنة المرافق العامة والبيئة واللجنة التشريعية بمجلس الشورى. واستمعت اللجنة في هذا الشأن إلى ما أبداه المستشارون القانونيون من ملاحظات. ودارت مناقشات مستفيضة بين أعضاء اللجنة حول تلك المرئيات والملاحظات حتى انتهت إلى صياغة "مشروع ملاحظات المجلس الوطني على بيان الحكومة وبرنامج عملها ٢٠٠٧ - ٢٠١٠" المرفق.

رابعاً - اختيار مقرري اللجنة الرئيسي والاحتياطي:

إعمالاً لنص المادة (٣٩) من اللائحة الداخلية بمجلس الشورى؛ فقد اتفقت اللجنة على اختيار كل من:

١. سعادة الدكتورة فوزية سعيد الصالح
 ٢. سعادة السيد خليل إبراهيم المرزوق
- مقرراً رئيساً
مقرراً احتياطياً

خامساً - توصية اللجنة:

توصي اللجنة بالموافقة على مشروع ملاحظات المجلس الوطني على "بيان الحكومة وبرنامج عملها" للأعوام ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ وذلك على النحو المعروض أمامكم.

والأمر معروض على مجلسكم الموقر للتفضل بالنظر واتخاذ ما ترونه بشأنه.

جمال محمد فخرو	د. عبدالعزيز حسن أبل
رئيس لجنة بيان الملاحظات	نائب رئيس لجنة بيان الملاحظات
على برنامج عمل الحكومة	على برنامج عمل الحكومة

**مشروع ملاحظات المجلس الوطني
على بيان الحكومة وبرنامج عملها
(٢٠٠٧ - ٢٠١٠)**

المقدم إلى المجلس الوطني

المحتويات

- المقدمة
- الملاحظات العامة
- المحور الأول: العدل والدفاع والأمن والسياسة الخارجية
 - أولا : العدل
 - ثانيا : الدفاع
 - ثالثا : الأمن
 - رابعا : السياسة الخارجية
- المحور الثاني: التنمية الاقتصادية والمالية العامة والإدارة الحكومية
 - أولا : التنمية الاقتصادية و المالية العامة
 - ثانيا : سوق العمل
 - ثالثا : القطاع المالي
 - رابعا : قطاع الصناعة والتجارة
 - خامسا : قطاع النفط والغاز
 - سادسا : قطاع السياحة
 - سابعاً : تطوير الأداء الحكومي
- المحور الثالث: الخدمات الأساسية
 - أولا : الصحة
 - ثانيا : التعليم والتدريب
 - ثالثا : الإسكان
 - رابعا : المرافق العامة
 - خامسا : البلديات والبيئة
- المحور الرابع: التنمية الاجتماعية
- المحور الخامس: الثقافة والإعلام

المقدمة

يتوجه المجلس الوطني بالشكر الجزيل إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر على تفضله بإلقاء "بيان الحكومة وبرنامج عملها" (٢٠٠٧ - ٢٠١٠) والذي تم تقديمه بتاريخ ٢٩ ذي القعدة ١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٦ م.

ويود المجلس أن يستهل ملاحظاته من حيث ما انتهى إليه خطاب سموه بالتنويه بدور القيادة الحكيمة لجلالة الملك المفدى " التي جعلت من جلالته لدى المواطنين والمقيمين رمزاً لقيم الانفتاح والاعتدال التي تستوعب كل مكونات الأمة دون تمييز، وتتصرف بوحى من حس عميق بالعدالة والمساواة والإنصاف".

ويؤكد المجلس ما جاء في بيان الحكومة الموقرة من أن التحديات السياسية والتنمية المستدامة التي تواجه مملكة البحرين لها ارتباط عميق بما يجري على الساحة الإقليمية والدولية. ومن أجل استشراف تحديات المستقبل فإن المجلس يرى ضرورة تعاون السلطات الثلاث والمؤسسات الوطنية كافة على قاعدة المشاركة في تحمل المسؤولية والانفتاح على مختلف الآراء والاجتهادات. فمستقبل هذا الوطن رهين بالإنجازات التي يسهم فيها الجميع.

إن ملاحظات المجلس على "بيان الحكومة وبرنامج عملها" إنما تنصب في هذا الإطار من التعاون الذي تفرضه عليه التزاماته الدستورية والوطنية. وهو يهدف بتقديم هذه الملاحظات إلى تأكيد دعمه لما وضعتة الحكومة في برنامج عملها للسنوات القادمة وبيان ما كان يتطلع المجلس لتضمينه في البرنامج لما لذلك من انعكاس إيجابي على الوطن والمواطنين.

الملاحظات العامة

١- يعرب المجلس عن تقديره لإيلاء الحكومة اهتمامها خلال السنوات القادمة بالسعي إلى تحقيق أهدافها وبرامج خططها التنموية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعمرانية.

٢- يعتز المجلس بإيمان الحكومة بأن الإرادة العامة للمجتمع قيادة وشعباً ومؤسسات، مدعومة بالتشريعات المتطورة هي المرتكزات الرئيسة لأي تغيير وتطور في المجتمع. ويقدر عزم الحكومة على التقدم بعدد من مشروعات القوانين التي تراها ملبية للإرادة العامة للمجتمع.

٣- يتفق المجلس مع ما جاء في "بيان الحكومة وبرنامج عملها" بأن التقدم لا تصنعه لحظات من عمر الشعوب وإنما هو حصيلة تراكم الإنجازات في كل العهود.

٤- يتفق المجلس مع ما ورد في "بيان الحكومة وبرنامج عملها" من أن السلطة التشريعية يقع عليها المزيد من الأعباء من أجل بناء وطن نموذجي آمن ومستقر، ويأمل المجلس في تعاون أكبر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذا المجال.

٥- يدعو المجلس الحكومة إلى الموازنة في الإنفاق العام بين متطلبات الأمن والدفاع ومقتضيات التنمية الشاملة والخدمات بما لا يؤثر على تطوير البنى التحتية والإسكان والتعليم وغيرها من المجالات العلمية والثقافية.

وفي هذا السياق لاحظ المجلس بوجه خاص ما يأتي:

١- أن الحكومة لم تأخذ بعدد من الملاحظات التي أوردها المجلس الوطني في ملاحظاته على بيان الحكومة في الفصل التشريعي الأول، كما إن نسبة تنفيذ برامج عمل الحكومة السابقة لم تكن ضمن التوقعات مما أدى إلى تفاقم بعض المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية، كما لاحظ المجلس أن البرنامج الحالي قد خلا من حصر معوقات تنفيذ البرامج السابقة و سبل علاجها، وبناء على ذلك يأمل المجلس أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار الملاحظات الواردة في هذا التقرير عند إعدادها برنامج عملها للفصل التشريعي الثالث، و يتطلع المجلس إلى أن تقوم الحكومة بإنجاز أكبر قدر ممكن من هذا البرنامج خلال هذا الفصل.

٢- غياب الرؤية الاستراتيجية في " بيان الحكومة وبرنامج عملها" لما تصبو لتحقيقه في مجال التنمية المستدامة. وغياب هذه الرؤية خلا البرنامج من المفاصل المحورية في مختلف الجوانب التنموية، واکتفى البيان بالإشارة إلى توجهات لا ترقى إلى مفهوم الاستراتيجية المرجوة، مما أوجد فراغا بين الخطط و المشاريع المقترحة مما قلل من قدرتها على إرساء القاعدة المناسبة للتنمية المستدامة.

٣- عدم قيام الحكومة بترجمة أهدافها العامة إلى مشاريع محددة وتفصيلية في كل قطاع من قطاعات التنمية.

٤- غياب مؤشرات قياس الأداء لتنفيذ البرنامج وخلق البيان - إلا ما ندر- من ذكر للنتائج التي يطمح إليها، و من تحديد للمراحل التي سوف يخطوها لتحقيق تلك النتائج المرجوة.

٥- خلو البرنامج من الآليات التي تضمن تحقيق ما جاء في مشروع جلالته الملك الإصلاحي من مبادئ سامية وبالأخص تلك التي تضمنها ميثاق العمل الوطني في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين ، والمساواة بينهم في الحقوق وما يتطلبه ذلك من مراعاة المعايير الموضوعية في شغل الوظائف العامة وبصورة خاصة الوظائف القيادية والإشرافية في السلكين المدني والعسكري، منعاً لأي شكل من أشكال التفرقة بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو المذهب أو الدين.

المحور الأول

العدل و الدفاع والأمن والسياسة الخارجية

أولاً: العدل

١- يثمن المجلس حرص الحكومة على استقلالية القضاء ونزاهته، وسعيها لتحديثه وفقاً للمعايير الدولية من أجل تكريس القضاء المستقل النزيه؛ لما لذلك من آثار أساسية على جذب الاستثمار وتحسين المركز التنافسي للبحرين، ويدعو المجلس الحكومة إلى مواصلة جهود التحديث، والعمل على تبسيط الإجراءات، وسرعة البت في القضايا، وإلى تهيئة الظروف للمزيد من الاستقرار الوظيفي وتحسين الوضع المادي لأعضاء السلطة القضائية.

٢- يدعو المجلس الحكومة إلى ضرورة رفع مستوى الخدمات الإدارية المساندة للوظيفة القضائية بدءاً من نظام التبليغ وقلم الكتّاب ونظام الترجمة وتحديث النظام الإلكتروني، وتأهيل الكوادر المدربة القادرة على تقديم الخدمات المتطورة للجهاز القضائي وللمتقاضين.

٣- يثمن المجلس ما جاء في "بيان الحكومة وبرنامج عملها" من تأكيدها توفير الكوادر القضائية المتميزة وتنمية مهاراتها القانونية، ويؤكد المجلس ضرورة الاهتمام بإنشاء المحاكم المتخصصة ودعمها بالعناصر الفنية المدربة، والتوسع في مجال القضاء المتخصص في مختلف المجالات بما فيها إنشاء القضاء الإداري والقضاء المتخصص في المنازعات المالية والمصرفية، وتطوير محاكمه بما يتناسب والمركز الذي تتبوأه البحرين في مجال الخدمات المالية والمصرفية .

٤- يوصي المجلس بتطوير محاكم التنفيذ، وتحسين الإجراءات، ووضع الآليات المحددة لتنفيذ الأحكام؛ التي أصبحت صعوبة تنفيذها مصدر قلق كبير للمتقاضين.

٥- يرى المجلس ضرورة إيلاء اهتمام أكبر بالقضاء الشرعي، وتدريب كوادره، وإنشاء محاكم لتنفيذ الأحكام الشرعية؛ حفاظاً على كيان الأسرة. ويدعو المجلس الحكومة إلى الإسراع في تفعيل قانون صندوق النفقة.

٦- يرى المجلس ضرورة إشراك قطاع المحاماة في عملية التطوير، وتفعيل معهد الدراسات القضائية والقانونية، واستقدام الكفاءات المتخصصة من أجل تطوير الكادر القضائي وقطاع المحاماة.

٧- يرى المجلس ضرورة إعادة النظر في رسوم القضايا الباهظة مما قد يؤدي إلى عزوف المتقاضين عن اللجوء إلى القضاء.

٨- يتطلع المجلس إلى إعادة الاعتبار إلى استقلال مهنة المحاماة وذلك بعدم السماح للموظفين العموميين بممارسة هذه المهنة والترافع أمام القضاء أثناء توليهم مناصب حكومية.

ثانياً : الأمن

١- يتفق المجلس مع رؤية الحكومة بأن الأمن هو أحد الركائز الأساسية في المشروع الوطني للتحديث، لما فيه من تعزيز للثوابت الاجتماعية والسياسية التي تجمع شمل أبناء البحرين تحت مظلة الوطن والقيادة الحكيمة لجلالة الملك .

٢- يؤكد المجلس توافق رؤيته مع رؤية الحكومة بشأن ارتباط النمو الاقتصادي والاجتماعي بالأمن والاستقرار. كما يثمن المجلس التزام الحكومة بأحكام الدستور والقوانين والأنظمة ومبادئ حقوق الإنسان لدى القيام بمهامها وواجباتها.

٣- يدعو المجلس الحكومة إلى اتخاذ آليات محددة لتطوير الشراكة المجتمعية المؤسسية لتحقيق الوقاية من الجريمة بمختلف أنواعها والوصول إلى مفهوم السلامة المجتمعية الشاملة.

٤- يرى المجلس ضرورة تطوير الأجهزة الأمنية لمنع الجريمة قبل وقوعها، وتوفير الإمكانيات البشرية والتقنية من أجل ذلك ؛ مما يتطلب مزيداً من التأهيل والتدريب المعتمد على التقنيات العلمية المتطورة. ويأمل المجلس أن تُمنح العناصر الوطنية الأفضلية عند التوظيف والتدريب.

٥- يثمن المجلس جهود وزارة الداخلية في تطوير عناصرها البشرية ويشيد بتجربة شرطة المجتمع.

٦- يرى المجلس إمكانية خصخصة بعض القطاعات (مثل مختلف الخدمات المرورية - السجون - الحراسات) التي تثقل كاهل وزارة الداخلية وتشتت جهودها عن القيام بدورها الحقيقي في الوقاية من الجريمة، ويدعو الحكومة إلى دراسة إمكانية تنفيذ الخصخصة بأسرع وقت ممكن.

٧- يعرب المجلس عن قلقه من تزايد قضايا المخدرات والسرقات والقضايا الأخلاقية، ويأمل أن تقوم الأجهزة الأمنية بالتعاون مع المؤسسات الحكومية الاجتماعية والصحية الأخرى بدراسة جذور هذه الظاهرة لاتخاذ الإجراءات الأمنية والعلاجية الضرورية.

٨- يرى المجلس أهمية تعزيز دور المحافظات من أجل منع الجريمة والوقاية منها بالشراكة مع المؤسسات المحلية في كل محافظة ومع المواطنين كافة.

٩- يتطلع المجلس إلى إعادة النظر في قانون الجنسية و تقنين ضوابط وشروط منح الجنسية بما يحقق العدالة ومصلحة الوطن العليا.

ثالثاً: الدفاع

١- يؤكد المجلس دعمه خطط الحكومة لتطوير قوة دفاع البحرين والحرس الوطني عدة وعتاداً، وتحديث معداتها بالتقنيات الحديثة بما يحقق الأهداف المرجوة منها ؛ خصوصاً في ظل التطورات الإقليمية والدولية ، وموقع مملكة البحرين الاستراتيجي منها.

٢- يرى المجلس أن قوة دفاع البحرين والحرس الوطني يجب أن يكون لهما دور بارز في تحقيق شراكة الاستقرار والتنمية المستدامة في منظومة متكاملة في سبيل تحقيق الأمن الاستراتيجي الداخلي والإقليمي، ويؤكد المجلس ضرورة الاعتماد على العنصر الوطني الكفاء دون تمييز بموجب ما نص عليه الدستور وحسب ما ورد في توجيهات جلالة الملك.

٣- يرى المجلس ضرورة تعزيز التعاون مع منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مختلف المجالات العسكرية والأمنية. ويؤكد المجلس اتفاه التام مع الحكومة على ضرورة تضافر الجهود الإقليمية والدولية لدرء المخاطر العديدة التي تواجه المنطقة ؛ وأبرزها انتشار السلاح النووي.

رابعاً: السياسة الخارجية

١- يؤكد المجلس تعاون السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية ودعمها لترسيخ سياسة خارجية مستقلة تبرز دور مملكة البحرين على الصعيد الإقليمي والعربي والدولي. ويؤكد المجلس دعمه للحكومة لتعزيز دور البحرين في المحافل الدولية وتبوء أبنائها المناصب القيادية في مختلف المنظمات الدولية.

٢- يثمن المجلس الدور الذي تقوم به الحكومة لنصرة القضايا القومية والإسلامية وعلى رأسها القضية الفلسطينية؛ لتمكين الشعب الفلسطيني من العيش بسلام على ترابه الوطني، وإرساء السلام العادل في الشرق الأوسط. ويؤكد المجلس وقوفه إلى جانب الحكومة لدعم إسهامها في تعزيز الدور الريادي الذي تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣- يثمن المجلس دور مملكة البحرين في العمل مع شقيقاتها دول مجلس التعاون لتعزيز هذا الصرح الخليجي عن طريق دعم قرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون وتفعيلها. ويؤكد المجلس وقوفه مع الحكومة في تفعيل هذه القرارات من خلال سن التشريعات المناسبة.

٤- يثمن المجلس خطوة الحكومة في فتح مزيد من السفارات والقنصليات في الدول الشقيقة و الصديقة. ويؤكد ضرورة إعداد الكوادر الدبلوماسية من الجنسين لتولي المناصب العليا في هذه السفارات ، ووضع البرامج السياسية والثقافية والاجتماعية اللازمة.

٥- يؤكد المجلس أهمية تكثيف النشاط الدبلوماسي بين دول مجلس التعاون ودول المنطقة لتجنب الحروب من خلال الاحتكام إلى الدبلوماسية ولغة الحوار.

٦- يرى المجلس أهمية تهيئة السفارات والمكاتب القنصلية وتعزيزها بالكوادر المتخصصة للترويج الاقتصادي لمملكة البحرين بالتعاون والتنسيق مع مجلس التنمية الاقتصادية لجذب الاستثمارات الدولية وتشجيع الصادرات الوطنية.

٧- يثمن المجلس خطوات الحكومة في الانضمام إلى المواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان ويدعوها إلى المضي قدماً للانضمام إلى المواثيق الأخرى.

المحور الثاني

التنمية الاقتصادية والمالية العامة وإدارة الحكومية

أولاً: التنمية الاقتصادية والمالية العامة

١- يثمن المجلس رؤية الحكومة بشأن ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، ويؤكد حرصه على أن تعم المكاسب الاقتصادية سائر فئات المجتمع وشرائحه وتمكينها من الاستفادة القصوى من عوائد التنمية بأقصى درجات الشمولية والتوزيع العادل للثروة.

٢- يعرب المجلس عن تقديره للحكومة لزيادة اعتمادات الميزانية العامة للدولة بنسب تزيد على ٣٠% عن موازنات السنوات السابقة، و تخصيص أكثر من ربع الميزانية للمشاريع الاستراتيجية والإنمائية.

٣- يؤكد المجلس توافقه مع الحكومة في التوسع في تنفيذ برامج التخصيص، وإعطاء القطاع الخاص دور المحرك الرئيس للاقتصاد الوطني، مع مراعاة حقوق العاملين في المشاريع التي سيجري تخصيصها وتعزيز دور الحكومة كمنظم وميسر. ويتطلع المجلس إلى أن تحدد الحكومة أولويات برنامج التخصيص خلال السنوات القادمة، ليتسنى للسلطة التشريعية المشاركة في اتخاذ القرار لما فيه من مصلحة للوطن والمواطنين، وبما يعزز مبدأ التعاون بين السلطات.

٤- يؤيد المجلس الخطوات التي اتخذتها الحكومة لاستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، ويدعوها إلى اتخاذ المزيد من القرارات التي ستساعد على استمرار استقطاب الاستثمارات للبحرين، وعلى الأخص من خلال تسهيل الإجراءات المتبعة لتأسيس الشركات، وتقديم المزايا التي تجعل البحرين في وضع تنافسي أفضل.

٥- لاحظ المجلس عدم وضوح السياسات المالية التي ستتتبعها الحكومة لمعالجة العجز في الميزانية، فعلى الرغم من أن بيانها قد تضمن بعض الملامح العامة للمعالجة إلا أن هذه الملامح لا ترتقي إلى أن تكون سياسات واضحة ومحددة. لقد لاحظ المجلس أن من بين الوسائل التي ستتبعها الحكومة لسد العجز تطبيق مفاهيم التخطيط الاستراتيجي بالميزانية، وأنظمة ميزانية البرامج والأداء، إلا أن المجلس يذكر بأن ميزانية الحكومة للعامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ لم يُتبع في تطبيقها أي من الوسائل المذكورة، وبناءً على ذلك فإن المجلس يتطلع إلى أن تقوم الحكومة بتطبيق هذه الوسائل على الموازنة المقررة وموازنة السنوات القادمة.

٦- إن هذه السياسة غير الواضحة لا تخدم فرص تعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي؛ ذلك أن غياب مؤشرات الإنفاق العام أو احتمالات تزايد التمويل بالعجز سيضعف من جاذبية الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية، كما أن عدم وضوح السياسة المالية يرسل مؤشرات غير ملائمة للدورة المالية في الاقتصاد مما قد يقلل

الأنشطة الإنتاجية المستقبلية للقطاع الخاص، وبالأخص تلك التي تعتمد على الاستهلاك الحكومي، ويرى المجلس أن الحكومة بحاجة إلى الإعلان عن سياساتها المالية بوضوح أكبر لكي تحدد لكل المعنيين حجم تدفق الأموال العامة في الاقتصاد، ومصدرها، ومستوى الرفاه العام الذي تسعى الحكومة إلى تحقيقه.

٧- لاحظ المجلس أن برنامج الحكومة قد خلا من أي ملامح تحدد تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة في حال هبوط أسعار النفط. ويرى المجلس أن على الحكومة أن تفكر جدياً في البحث عن مصادر أخرى لتمويل موازنتها، و معالجة الاختلال في الموازنة العامة بحيث يتم تقليص العجز خلال السنوات القادمة.

٨- يؤكد المجلس ضرورة تعزيز دور مجلس المناقصات، ودعمه بالعناصر والإمكانيات التي تساعد على أداء عمله في ضبط ترسية المناقصات العامة بما يحقق الإدارة المثلى لموارد الدولة.

٩- يلاحظ المجلس خلو البيان الحكومي من أي إشارة إلى دور مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالإدارة النقدية للاقتصاد الوطني لا سيما فيما يخص ضبط معدلات التضخم الاقتصادي الذي يؤثر سلباً على مستوى القوة الشرائية للنقد الوطني، ويضعف القدرة الشرائية للمواطن؛ مما يخفض مستوى معيشة المواطنين ويزيد من الضغوط الاجتماعية عليهم. و يدعو المجلس الحكومة إلى ضرورة تعزيز استقلالية مصرف البحرين المركزي، والإسراع في تشكيل مجلس إدارته.

١٠- يرى المجلس ضرورة وقوف الحكومة بجدية أمام المشكلات والمعوقات التي حالت دون تنفيذ المشاريع المستهدفة في الميزانيات السابقة، ومعالجة أسبابها بما يؤدي إلى إحداث تغيير جذري في تنفيذ المشاريع لتعزيز البنية التحتية للاقتصاد الوطني، ويزيد من معدلات النمو خلال السنوات القادمة. ويدعو الحكومة إلى ضرورة الالتزام بإنفاق مخصصات المشروعات التنموية في الموازنة العامة للسنتين ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ لما لذلك من تأثيرات إيجابية على الأنشطة الاقتصادية في البلاد.

١١- يطالب المجلس الحكومة بضرورة اتخاذ خطوات جادة وملموسة لتحسين مستويات دخل المواطنين بما في ذلك وضع الحلول لمعالجة تدني رواتب وأجور المواطنين بشكل عام، والدخل الفردي للمواطن بشكل خاص، وذلك باتباع سياسات تقلل كلفة المعيشة بتخفيض الرسوم الحكومية، وإعادة النظر في سياسة الدعم الحالية بحيث يتم التأكد من وصول الدعم إلى المواطنين الذين يستحقونه؛ ذلك أن مستوى الدخل الفردي للمواطن يعد أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة في قياس مستوى الرفاه العام، وقدرة المواطن على دعم عملية التنمية من خلال المحافظة على مستوى استهلاك مناسب باعتباره الجزء المقابل للإنتاج في الاقتصاد.

١٢- يرى المجلس ضرورة تطوير حزمة من المؤشرات الاقتصادية لقياس الأداء الاقتصادي للبلاد بما يسمح بتصنيف الاقتصاد الوطني

عالمياً، وذلك تشجيعاً لجهود جذب الاستثمارات وتعزيز الثقة في السياسات المالية والنقدية للحكومة إزاء العالم الخارجي، وبالأخص في ضوء المنافسة العالمية.

١٣- يحث المجلس الحكومة على ضرورة تنفيذ التوصيات الصادرة عن ديوان الرقابة المالية بخصوص الأداء والشفافية والحوكمة، وذلك تعزيزاً لمتطلبات الحكم الصالح. و يناشد المجلس الحكومة لوضع ضوابط صارمة لمكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تفعيل بنود القوانين المنظمة للمراقبة على المال العام، وإحالة كل من يثبت تورطه في تهم الفساد إلى التحقيق والمحاسبة.

ثانياً: سوق العمل

١- يدعم المجلس برامج وتوجهات الحكومة لتطوير سوق العمل، وتهيئة الفرص لتدريب وتوظيف البحرنيين وإعطائهم الأولوية في شغل الوظائف المتاحة، وتوفير شروط عمل ومزايا تتناسب مع طموحاتهم لتحسين مداخيلهم، والارتقاء بمستوياتهم المعيشية. ويرى بأن التدرج المتزن في تطبيق مشروع إصلاح سوق العمل سينعكس إيجاباً على استقطاب الاستثمارات ويحقق الهدف المنشود منه.

٢- يؤكد المجلس أن تشكيل هئتين مستقلتين لسوق العمل وصندوق العمل من ممثلين لقوى الإنتاج الثلاث سيعزز من الدور الريادي الذي تؤديه كل

من هذه القوى في مجال تخصصها. ويدعو الحكومة إلى ضرورة استمرار التعاون والتنسيق مع أطراف الإنتاج لاختيار العناصر الكفوءة لإدارة هاتين الهيئتين.

٣- يؤكد المجلس دعمه لإصدار المرسوم بقانون بشأن التأمين ضد التعطل الذي سيشكل الحماية القانونية لأبناء البحرين وسيكفل لهم العيش الكريم في أوقات التعطل.

٤- يؤكد المجلس أن أهم مقاييس نجاح برنامج إصلاح سوق العمل يعتمد على حسن إدارة أموال صندوق العمل، وتوجيهها نحو دعم برامج التدريب والتوظيف للبحرينيين، وبرامج رواد العمل الشباب، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: القطاع المالي

١- يتفق المجلس مع رأي الحكومة على أن القطاع المالي هو من أهم القطاعات الاقتصادية في البحرين لما له من إسهام كبير في الناتج المحلي الإجمالي، ولدوره في توظيف عدد كبير من البحرينيين بمستويات أجور مرتفعة.

٢- كما يؤكد المجلس ضرورة أن تستمر الحكومة في إيلاء أقصى درجات الاهتمام لهذا القطاع للمحافظة على دوره الريادي في المنطقة في ظل ظروف المنافسة الشديدة من بعض دول مجلس التعاون مما يتطلب منها اتخاذ قرارات سريعة ومهمة لتمكين المستثمرين في هذا القطاع من إعطاء الأفضلية للبحرينيين.

٣- ويؤكد المجلس أن تطوير هذا القطاع يتطلب الاستمرار في تطوير الخدمات والمنتجات المقدمة من خلاله. إن هذا التطوير لن يتحقق ما لم يتم دعم مصرف البحرين المركزي بالعناصر المهنية ذات الكفاءة، وتوفير الأراضية الصالحة له لأداء أعماله.

٤- يؤكد المجلس دعمه لمبادرة الحكومة لوضع استراتيجية لتسويق الخدمات المالية والتأمين، ويدعو الحكومة إلى مراعاة عدم إخلال هذه الاستراتيجية بالمستوى الرفيع للمؤسسات المالية العاملة في البحرين.

رابعاً: قطاع الصناعة و التجارة

١- يؤيد المجلس توجه الحكومة إلى فتح مجالات اقتصادية تسهم في خلق صناعات ذات قيمة مضافة عالية، وتتميز بكونها صناعات صديقة للبيئة في مناطق استثمارية وصناعية رائدة من شأنها أن توفر وظائف ذات أجور مرتفعة، و تسهم في مضاعفة إسهام القطاع الصناعي إلى ثلاثة أضعافه خلال عشرة أعوام.

٢- يؤيد المجلس استمرار الحكومة في نهجها لجعل البحرين سوقاً اقتصادية مفتوحة قائمة على التنافس الحر، ويدعم توجهاتها إلى تقديم مشروعات قوانين لتشريعات جديدة تسهم في استقطاب المزيد من الاستثمارات، وتقلل من الإجراءات، وتعزز مبادئ منع الاحتكار وحماية المستهلك.

٣- يعرب المجلس عن تطلعه إلى قيام هيئة البحرين للمعارض والمؤتمرات بالدور المناط بها لتطوير صناعة المعارض والمؤتمرات، لما لهذه الصناعة من دور فعال في تنشيط الاقتصاد الوطني.

٤- يدعو المجلس الحكومة إلى توفير المقومات الأساسية لتعزيز القطاع الصناعي من خلال تقديم الحوافز والدعم لهذا القطاع، و يعرب عن تأييده لزيادة رأس مال بنك البحرين للتنمية. كما يعرب المجلس عن دعمه لمواقف الحكومة لإعطاء القطاع الخاص دوراً ريادياً في إنشاء المناطق الصناعية الجديدة.

خامساً: قطاع النفط والغاز

١- يؤيد المجلس الحكومة في اهتمامها بتطوير قطاع النفط والغاز، ونبيتها تنفيذ العديد من المشاريع المستقبلية، وعلى الأخص عرض بعض المواقع أمام الشركات الأجنبية لاستكشاف النفط والغاز، وحفر عدد من الآبار الجديدة لزيادة الطاقة الإنتاجية من الغاز، ومواصلة تحديث مصفاة البحرين وتطويرها.

٢- يؤكد المجلس أن هذا القطاع سيظل لسنوات عديدة قادمة هو المورد الرئيس لتمويل الموازنة العامة، مما يتطلب من الحكومة بذل قصارى جهدها للمحافظة على هذه الثروة الناضبة من خلال حُسن استغلال مواردها.

٣- يدعو المجلس الحكومة إلى ضرورة البحث بشكل سريع عن مصادر لتوريد الغاز إلى البحرين؛ لما لذلك من ارتباط وثيق بدفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد. ويتطلع المجلس إلى نجاح مفاوضات الحكومة مع الشقيقة قطر لتأمين الغاز بأسرع وقت ممكن، وبأسعار تنافسية، وبتفاريات تضمن استمرار تدفق الغاز لسنوات طويلة.

سادسا: قطاع السياحة

- ١- يؤكد المجلس ما جاء في بيان الحكومة حول أهمية قطاع السياحة واعتباره قطاعاً أساسياً من قطاعات الاقتصاد الوطني. ويؤيد توجه الحكومة إلى وضع استراتيجية شاملة لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، ووضع الأنظمة والضوابط الضرورية، أخذاً بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتميز بها مجتمع البحرين.
- ٢- يدعم المجلس توجه الحكومة لتأسيس مجلس للسياحة من القطاعين العام والخاص لتوجيه هذا القطاع المهم لتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية. ويتطلع المجلس إلى سرعة تقديم الحكومة مشروع القانون الخاص بتأسيس هذا المجلس.
- ٣- يرى المجلس ضرورة إسراع الحكومة إلى توفير البنى التحتية لاستقطاب الاستثمارات في القطاع السياحي وبالأخص توفير الأماكن الصالحة لإقامة المنتجعات المخصصة للمشاريع السياحية والترفيهية المطلة على السواحل والبعيدة عن المناطق السكنية.
- ٤- يناشد المجلس الحكومة الاهتمام بالسياحة العائلية والعلاجية، والترويج للاستثمار في هذا القطاع لتعزيز الخدمات الصحية للمملكة، وتوفير الدعم اللازم لها، وتشجيع السياحة البيئية بالاهتمام بالمحميات الطبيعية والسواحل والجزر الترفيهية.

سابعاً: تطوير الأداء الحكومي

١- يتطلع المجلس إلى متابعة النتائج التي ستترتب على تطوير البنى والهيكل الإدارية للدولة لما له من أهمية في تحسين أداء الجهاز الإداري، وانعكاس ذلك على التطور الاقتصادي والتحديث السياسي اللذين تشهدهما البحرين.

٢- يتطلع المجلس إلى استحداث أجهزة قياس جديدة لمراقبة أداء الجهاز الإداري للدولة، ومعرفة مدى التزامه بأنظمة الخدمة المدنية. كما يتطلع إلى تطبيق أنظمة الثواب والعقاب والمساءلة والمحاسبة للموظفين.

٣- يدعو المجلس الحكومة إلى الاستفادة القصوى من التكنولوجيا في تحقيق أهدافها لتحسين مستوى الخدمات ونوعيتها. كما يدعوها إلى وضع برنامج محدد ومدروس للتحويل نحو الحكومة الإلكترونية، والاهتمام برفع مستوى الإنتاجية، واعتماد مبادئ وأنظمة الجودة في العمل الحكومي.

٤- يرى المجلس ضرورة وأهمية مراعاة مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص عند التعيين في الوظائف الحكومية، وأن يكون مبدأ الكفاءة والمعرفة من العناصر الأساسية التي تتم مراعاتها عند التعيين.

٥- يرى المجلس أهمية إجراء دراسة شاملة للنتائج المترتبة على زيادة حجم بعض الأجهزة الحكومية، و تأثير ذلك على أدائها، و انعكاسه على تيسير المعاملات.

٦- يثمن المجلس توجه الحكومة إلى إنشاء معهد الإدارة العامة، و يتطلع إلى بدء نشاط المعهد في القريب العاجل، متمنياً أن تنعكس مبادراته و خططه بشكل إيجابي على مستوى أداء الأجهزة الحكومية بما ينسجم مع التطور المنشود.

٧- يدعو المجلس الحكومة إلى العمل على إنشاء ديوان للرقابة الإدارية تنفيذاً لما نص عليه ميثاق العمل الوطني.

٨- يثمن المجلس توجه الحكومة إلى ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات و البيانات العامة بشفافية و نزاهة و عدالة، و بشكل دوري، و في أوقات متقاربة من تاريخ إعدادها؛ حتى يتسنى لمن يرغب في الحصول عليها الاستفادة منها في الوقت المناسب، و يدعو الحكومة إلى سرعة تنفيذ ذلك.

المحور الثالث الخدمات الأساسية

أولاً: الصحة

- ١- يعرب المجلس عن تأييده لاهتمام الحكومة بالرعاية الصحية الوقائية والعلاجية، ويشدد على ضرورة تعزيز التنقيف الصحي لمختلف فئات المجتمع.
- ٢- يشدد المجلس على ضرورة اهتمام الحكومة بتقديم الرعاية الصحية التشخيصية والعلاجية للفئات الخاصة من المعوقين ومرضى أمراض الدم الوراثية والمسنين.
- ٣- يحث المجلس الحكومة على ضرورة توفير الإمكانيات المادية والفنية اللازمة لمعالجة مشكلات خدمات الطوارئ، والارتقاء بها بما يتماشى والمعايير والضوابط الدولية.
- ٤- يثمن المجلس جهود الحكومة في تحسين جودة الخدمات الصحية المقدمة، ويؤكد ضرورة تخصيص الوقت الكافي للمريض بما يتماشى والمعايير الدولية.
- ٥- يدعو المجلس الحكومة إلى العمل على توفير أنواع الأدوية كافة وبشكل مستمر مع التأكيد على ضمان جودتها.
- ٦- يشدد المجلس على ضرورة زيادة الميزانية المخصصة لإعداد وتدريب البحرانيين لشغل مختلف الوظائف الصحية وبالأخص في قطاع التمريض.

٧- يأمل المجلس من الحكومة زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للبحوث والدراسات وبخاصة تلك المتعلقة بدراسة مسببات الأمراض المزمنة، ووضع البرامج اللازمة للوقاية منها وعلاجها.

٨- يؤكد المجلس ضرورة تعزيز آفاق التعاون مع القطاع الخاص ليصبح شريكاً استراتيجياً في عملية تنمية وتطوير القطاع الصحي الشامل للمملكة. و يعرب المجلس عن تأييده لفتح المؤسسات التعليمية الطبية الخاصة مثل الكلية الملكية الأيرلندية للجراحين، ومشروع الواحة الطبية، مما يعزز مكانة مملكة البحرين باعتبارها مركزاً للسياحة العلاجية.

٩- يشيد المجلس بما ورد في خطاب الحكومة بشأن البدء في تنفيذ عدد من المشروعات الصحية؛ مثل مستشفى الملك حمد الطبي؛ كما يدعو إلى تحسين جودة خدمات المراكز الصحية وتوزيعها على مختلف مناطق المملكة. ويؤكد ضرورة تحديد مدة زمنية لتحقيق هدف إنشاء مركز صحي لكل عشرين ألف نسمة.

١٠- يثمن المجلس توجه الحكومة إلى إنشاء هيئة مستقلة للرقابة والجودة لتنظيم ومراقبة المهن والخدمات الصحية في القطاعين الحكومي والخاص؛ مما يؤهل البحرين مستقبلاً لتكون مركزاً جاذباً للخدمات العلاجية في المنطقة.

١١- يؤكد المجلس ضرورة البدء في تطبيق نظام التأمين الصحي للأجانب بأسرع وقت ممكن، ودراسة إمكانية تطبيقه على المواطنين بعد ذلك.

ثانياً: التعليم والتدريب

١- يدعم المجلس جهود الحكومة في تطوير نظام التعليم والتدريب، وتحديثهما بما يخدم احتياجات التنمية الشاملة. ويؤكد في هذا الصدد ضرورة الاستفادة من الكوادر الوطنية المتخصصة كافة.

٢- ينوه المجلس بأهمية الاعتماد على استراتيجيات بعيدة المدى وسريعة التنفيذ في مشروع إصلاح التعليم بدءاً من التعليم الأساسي إلى التعليم العالي.

٣- في الوقت الذي يثمن فيه المجلس سعي الحكومة إلى تنفيذ مشروع تطوير التعليم والتدريب فإنه يؤكد على أن ذلك يتطلب منظومة تطوير سريعة الوتيرة لتحقيق هدف جعل سوق البحرين سوقاً دولياً تنافسياً مبنياً على اقتصاد المعرفة.

٤- يتطلع المجلس إلى ضرورة تطوير بيئة الاستثمار في التعليم من خلال تطوير التشريعات واللوائح المنظمة بما يضمن جودة التعليم.

٥- يؤكد المجلس أهمية الإنفاق على التعليم، وخاصة على متطلبات البيئة العلمية والتعليمية، و يأمل المجلس في زيادة الاعتمادات المالية في السنوات القادمة المخصصة للعملية التعليمية.

٦- يثمن المجلس جهود الحكومة لإنشاء هيئة مستقلة لضمان جودة التعليم في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة. ويؤكد ضرورة الإسراع في إنشاء هذه الهيئة واختيار الكوادر ذات الكفاءة.

٧- يؤكد المجلس ضرورة زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للبعثات والمنح الدراسية، وأهمية ربط تخصصات المبتعثين باحتياجات سوق العمل.

٨- يتطلع المجلس إلى اهتمام الحكومة بمرحلة الطفولة المبكرة ورعايتها، والسعي إلى ضم مرحلة رياض الأطفال إلى مؤسسات التعليم الحكومية، ويأمل أن تولي الحكومة اهتماماً أكبر بمعايير اختيار معلمي مرحلة الطفولة المبكرة، وتطوير أوضاعهم المادية والمهنية .

٩- يثني المجلس على الجهود المبذولة للاهتمام برعاية الموهوبين وذوي الاحتياجات الخاصة؛ إلا أن المجلس يرى وجود حاجة ماسة إلى رؤية بعيدة المدى في استثمار هذه الطاقات، والتعمق في اختيار البرامج التعليمية المساندة لهذه الفئات.

١٠- يؤكد المجلس ضرورة الإعلان عن آلية واضحة تمكن جميع الأطفال البحرينيين من ذوي الاحتياجات الخاصة – ممن هم في سن التعليم الإلزامي – من الالتحاق بصفوف الدمج في المدارس الحكومية، أو بمعاهد التربية الخاصة، وذلك ابتداءً من العام الدراسي القادم ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨.

١١- يشدد المجلس على ضرورة إعداد خطة متكاملة للارتقاء بخدمات الإشراف الاجتماعي في جميع المدارس من خلال توفير كوادر فنية متخصصة، وذلك من أجل الحد من تفاقم المشكلات السلوكية والاجتماعية لطلبة المدارس.

١٢- يؤكد المجلس ضرورة سد منافذ التسرب من التعليم - مهما كان حجمه - ودراسة أسبابه، وإيجاد آلية للحد من تفاقم هذه المشكلة.

١٣- يثمن المجلس سعي الحكومة إلى تطوير كادر المعلمين. ويؤكد ضرورة مراجعته بشكل دوري للتأكد من أن آلية الترقى فيه تتماشى وتمهين التعليم .

١٤- يدعو المجلس الحكومة إلى دراسة ظاهرة الدروس الخصوصية بين طلبة المدارس، ويدعو الجهات المعنية إلى إيجاد الحلول المناسبة للحد منها.

١٥- يتطلع المجلس إلى ضرورة تطوير المناهج والكتب المدرسية بما يحقق موازنة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وبما يتوافق مع مسيرة الديمقراطية، ويعزز الوحدة الوطنية.

١٦- يثمن المجلس مبادرة الحكومة في إنشاء كلية تقنية متخصصة في التعليم الفني والمهني لمرحلة ما بعد الثانوي. ويؤكد ضرورة إيجاد سبل للتعاون مع الجامعات في وضع هذه البرامج البديلة.

ثالثاً: الإسكان

١- يدعم المجلس السياسة التي انتهجتها الحكومة في المشاريع الإسكانية باعتماد أكبر ميزانية في المشاريع الإسكانية في تاريخ البحرين.

٢- يدعو المجلس إلى إعادة دراسة مستويات الحد الأقصى لقروض الإسكان، وزيادتها بما يتناسب والزيادة الكبيرة في أسعار الأراضي

وتكاليف البناء، ووضع خطة مستقبلية تُعنى بمخزون الأراضي لأغراض الإسكان. كما يدعو المجلس الحكومة إلى إعادة النظر في إجراءات تغيير طلبات الخدمات الإسكانية، بحيث لا يترتب على تغيير الطلب إلغاء احتساب مدد الانتظار السابقة.

٣- يشيد المجلس بمشروع جلالة الملك لترميم البيوت الأيلة للسقوط، ويدعو الحكومة إلى تسريع إجراءات تنفيذ هذا المشروع. كما يشدد المجلس على ضرورة إيجاد حلول جذرية لمشكلات السكن لدى فئة ذوي الدخل المتدني جداً، وذلك من خلال توفير سكن مجاني لهم؛ أسوة بما هو معروف باسم "البيوت الاجتماعية" في الدول المتقدمة.

٤- يدعو المجلس إلى إيجاد خطط متكاملة وفق برنامج زمني واضح يهدف إلى تطوير قرى البحرين كافة بما يحقق التنمية الحضرية، إضافة إلى إيجاد حلول جذرية في مختلف المناطق القديمة في المدن للحد من هجرة المواطنين القاطنين فيها.

٥- يثمن المجلس مبادرة القطاع الخاص إلى المشاركة في وضع حلول ناجعة للمشكلات الإسكانية، ويدعو الحكومة إلى تمكين القطاع الخاص من زيادة مبادراته، وتوجيهها إلى جميع فئات المجتمع؛ بما في ذلك توفير أراضٍ مجانية للمشاريع الإسكانية التي يمولها القطاع الخاص؛ وذلك بغية تخفيف الأعباء المالية على المواطنين، ويثمن للحكومة وبنك الإسكان دورهما الرائد في استحداث أدوات جديدة لتسهيل التمويل العقاري.

٦- يعبر المجلس عن قلقه البالغ لتراكم طلبات المواطنين الإسكانية، ويدعو الحكومة إلى وضع خطة زمنية لتقدير الوقت الذي سيتم خلاله التغلب على جذور المشكلة الإسكانية، وتقصير فترة الانتظار.

٧- يدعو المجلس الحكومة لتفعيل رؤية جلالة الملك بتخصيص أرض لكل مواطن.

رابعاً: المرافق العامة

١- يؤيد المجلس توجهات الحكومة للاستمرار في تطبيق سياسات التخصيص في قطاع الكهرباء والماء. و يشيد بمبادرات الحكومة في هذا الخصوص، ويتطلع إلى سرعة اتخاذ قرارات بترسية أعمال إنتاج الكهرباء والماء لتلبي الكميات التي سيتم توفيرها احتياجات التنمية الاقتصادية.

٢- يؤكد المجلس أن إنتاج الكهرباء والماء دون توفير شبكات التوزيع المناسبة لن يكون ذا جدوى في تخفيض الانقطاع المتكرر الذي تشهده البحرين وهي في مطلع القرن الحادي والعشرين؛ لذلك فإن المجلس يدعو الحكومة إلى تخصيص الاعتمادات المالية لتحديث ومدّ شبكات توزيع الكهرباء والماء دون تأخير.

٣- يشدد المجلس على ضرورة إيجاد حلول ناجعة وسريعة للازدحام في الشوارع والطرق، و يدعو إلى السعي نحو حل مشكلة المواصلات حلاً جذرياً يتناسب مع تزايد المناطق والمجمعات السكنية.

٤- يؤكد المجلس ضرورة أن تسعى الحكومة للانتهاء من مشاريع البنية التحتية كافة ضمن البرنامج الزمني المحدد، وأن تعمل على البدء في إلزام مالكي الأراضي؛ بعدم تقسيمها قبل إتمام متطلبات البنية الأساسية في هذه الأراضي وذلك حماية للمواطنين والمستثمرين.

خامساً: البلديات والبيئة

١- يثمن المجلس توجه الحكومة إلى توسيع نطاق التعاون بين أجهزة الحكومة والمجالس البلدية بما يضمن مشاركة أوسع من قبل ممثلي المواطنين والمقيمين في اتخاذ القرارات ذات الطابع المحلي المتعلقة بشؤونهم. ويؤكد المجلس ضرورة توفير أشكال التعاون كافة بين المجالس البلدية والوزارات المعنية ضمن إطار القانون المنظم للعلاقة بينهما.

٢- يدعو المجلس الحكومة إلى مراعاة زيادة الاعتمادات المالية للمجالس البلدية لمساعدتها على توفير الخدمات البلدية المناسبة للمواطنين والمقيمين.

٣- يدعم المجلس قرار الحكومة باعتماد الاستراتيجية الوطنية للبيئة. ويتطلع إلى قيامها بتنفيذ الآليات والإجراءات الرقابية التي تعتمد على العمل المؤسسي والتعاون المشترك بين مختلف الأطراف الفاعلة في المحافظة على البيئة. ويتطلع إلى تطبيق القوانين والتشريعات البيئية كافة.

٤- يؤكد المجلس ضرورة تخصيص مساحات كافية في كل منطقة سكنية لزيادة الرقعة الخضراء، وتوفير فضاءات مناسبة للترفيه.

٥- يرى المجلس ضرورة دعم مبادرات المنظمات البيئية غير الحكومية، وإتاحة فرص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الخاص بقضايا البيئة المحلية، وإقامة شراكة استراتيجية بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال البرامج والأنشطة البيئية.

٦- يؤكد المجلس ضرورة تخصيص الموارد المالية اللازمة لتوفير التقنيات الحديثة لمعالجة المخلفات والنفايات، وتطوير مشاريع إعادة التدوير.

٧- يشدد المجلس على المحافظة على ما تبقي من ثروات طبيعية، وبخاصة ما يتعلق بالثروة السمكية والنباتية، والعمل على الحد من الآثار السلبية لعمليات الردم التي تحصل في فشت العظم وغيره من الفشوت مما له من تأثير في توافر الأسماك و الأحياء المائية. كما يطالب المجلس الحكومة أن تضع ضوابط وقوانين لحماية الخليج من أي تلوث من المخلفات النفطية، وتعرض البيئة البحرية إلى خطر كبير بسبب الناقلات.

المحور الرابع التنمية الاجتماعية

التنمية الاجتماعية

- ١- يثمن المجلس توجه الحكومة إلى جعل قطاع التنمية الاجتماعية يركز على محورين هما: الاستثمار الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛ وهما من المحاور التي تبني الدول المتقدمة.
- ٢- يثمن المجلس مساعي الحكومة في تطوير مشروع الأسر البحرينية المنتجة ويشيد بتخصيص جائزة سنوية لأفضل أسرة بحرينية منتجة.
- ٣- يثمن المجلس خطوات الحكومة في تحديث نظام توزيع المساعدات الاجتماعية، وجهودها الرامية إلى إشراك القطاع الأهلي والخاص في إنشاء وإدارة مراكز متخصصة للرعاية الاجتماعية.
- ٤- يرى المجلس ضرورة إنشاء مجلس أعلى للطفولة يتمتع بصلاحيات التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة العاملة في هذا المجال، وذلك وفق استراتيجية وطنية للطفل في مملكة البحرين.
- ٥- يدعو المجلس الحكومة إلى إيجاد آليات وتدابير عاجلة من شأنها تخفيف معاناة أطفال المرأة البحرينية المتزوجة من أجنبي ومساواتهم بالبحرينيين، وبالأخص في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وغيرهما.

٦- يؤكد المجلس أن منظومة التنمية الاجتماعية لا يمكن أن تتحقق بغير الإعداد الجيد للشباب الذين يشكلون النسبة الكبرى من السكان؛ لذلك يأمل المجلس في الإسراع بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب التي تعدّ الإطار العام لتنمية الشباب، وذلك بتحديد الأهداف والمصالح الوطنية، وأولويات العمل الوطني من برامج وسياسات تؤسس لنظرة شمولية تعكس احتياجات الشباب.

٧- يأمل المجلس في أن تتسارع خطوة برلمان الشباب من أجل إعداد جيل من الشباب يعتاد على المفهوم الديمقراطي والعملية البرلمانية ومتطلباتها، ويلتزم بقضايا وطنه قبل انخراطه في العمل السياسي.

٨- يثمن المجلس الرعاية التي يوليها صاحب السمو ولي العهد للشباب من خلال برنامج منح ولي العهد، وبرنامج القيادات الشابة الذي يهدف إلى إيجاد قاعدة من الشباب الكفاء لتحمل مسؤولية القيادة.

٩- يأمل المجلس من الحكومة دعم الجمعيات الشبابية، وزيادة المخصصات لها من أجل تعزيز مفهوم المبادرة وروح العمل الجماعي.

١٠- يرى المجلس ضرورة التنسيق بين مختلف الوزارات المختصة من أجل تفعيل الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة والتي شارك في وضعها مختصون من المؤسسات الحكومية والقطاع الأهلي والخاص. و يدعو المجلس الحكومة إلى تخصيص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

١١- يدعو المجلس الحكومة إلى البدء في إنشاء حضانات ورياض أطفال في مواقع العمل، وتشجيع القطاع الخاص للقيام بمثل هذه المبادرات.

١٢- يؤكد المجلس ضرورة تفعيل دور اللجنة الوطنية للمسنين، وإعداد استراتيجية لهذه الفئة من المواطنين. كما يؤكد ضرورة توفير الخدمات المساندة كافة التي تكفل تقديم رعاية جيدة للمسنين في منازلهم.

١٣- يثمن المجلس سعي الحكومة إلى إصدار قانون مكافحة التسول والتشرد. ويؤكد ضرورة وضع خطة لمكافحة الفقر من خلال التمكين الاقتصادي لفئات المجتمع كافة.

١٤- يعبر المجلس عن أمله في أن تولي الحكومة دورًا أكبر للمنظمات الأهلية في خلق الكوادر الوطنية المدربة على العمل السياسي والنقابي، والعمل الديمقراطي، والعمل الاجتماعي التطوعي.

١٥- يأمل المجلس من الحكومة أن تشرك المنظمات الأهلية المشاركة الفعالة، و يدعو الحكومة إلى تقديم جميع أشكال الدعم إلى مؤسسات المجتمع المدني.

١٦- يتطلع المجلس إلى دعم الحكومة للاتحاد النسائي البحريني بما يترجم الشراكة بين الجهد الرسمي والأهلي.

١٧- يدعو المجلس الحكومة إلى تشجيع القطاع الخاص على ترجمة مسؤوليته الاجتماعية تجاه مختلف فئات المجتمع، وتذليل الصعاب أمام مشاركته.

المحور الخامس الثقافة والإعلام

الثقافة والإعلام

١- يؤكد المجلس ضرورة الإسراع في تفعيل ما تمثل في المشروع الإصلاحى لجلالة الملك في مجال حريات النشر والإعلام كما جاء في ميثاق العمل الوطنى ولجنة تفعيله، وبالذات مبادئ القوانين المتعلقة بالصحافة والطباعة والنشر، والقوانين المتعلقة بالإعلام المرئى والمسموع لتتبوأ مملكة البحرين موقعها في مصاف الدول المتقدمة في مجال حرية النشر والإعلام.

٢- يؤكد المجلس ضرورة إعادة النظر في السياسات الإعلامية لتواكب عصر الانفتاح والشفافية؛ بما في ذلك إعادة النظر في طبيعة التغييرات الهيكلية في الوزارة المختصة. كما يرى المجلس ضرورة أن يوجد متحدث رسمى يعبر عن وجهة نظر السلطة التنفيذية في المستجدات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية.

٣- يرى المجلس أن الوقت قد حان لإعادة الرؤية في دور وهيكله هيئة الإذاعة والتلفزيون، وإعطائها الاستقلالية من خلال تعيين مجلس إدارة للهيئة يتولى الإشراف عليها والنهوض بها، وأهمية إشراك القطاع الخاص في ملكيتها وإدارتها.

٤- يعرب المجلس عن تقديره للجهود التي تبذلها الحكومة للنهوض بالثقافة والتراث الوطني. ويخص بالثناء جهودها في المحافظة على المواقع الأثرية التي مهّدت لاعتراف اليونسكو بموقع قلعة البحرين وعدّها ضمن قائمة التراث الإنساني.

٥- يرى المجلس أنه على الرغم من احتفاظ مملكة البحرين بإرث حضاري من الآثار والمواقع الأثرية إلا أنه لم يتم استثمارها حضارياً وثقافياً واقتصادياً. ويرى ضرورة وضع الخطط الاستراتيجية اللازمة، والإمكانات المادية لتحويل هذه المواقع إلى متاحف مفتوحة، وسن التشريعات اللازمة لذلك.

٦- يرى المجلس أن تولي الحكومة مزيداً من الاهتمام للبنية الثقافية التي أضفت الوهج الثقافي على مملكة البحرين في تاريخها القديم والمعاصر، وإشراك جمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص في ذلك. ويؤكد المجلس ضرورة الإسراع بإعلان الهيئة الخاصة بالثقافة والتراث الوطني، والاستثمار فيه بشرياً ومادياً ليوضع على خارطة السياحة الثقافية.

٧- يتطلع المجلس إلى قيام الحكومة بتقديم الدعم المادي والأدبي، وإنشاء الجوائز والحوافز لتشجيع المثقفين والأدباء والفنانين، وفتح الأبواب أمام الإنتاج الثقافي.